مقياس الحوكمة وأخلاقيات المهنة

الحوكمة والحكم الراشد

(الجزء الثاني)

المحاضرة الثانية

د. حمزة حاجي

مستوى السنة ثالثة ليسانس

تخصص اتصال، إعلام، علم المكتبات

ديسمبر 2020

فهرس المواد

يتضمن البرنامج عموما المحاور التالية :

المحور الأول: الحوكمة

- تعريفها
- مبادئها
- أهدافها

المحور الثاني: الحكم الراشد

- تعريف المفهوم لغة واصطلاحا
- خصائص الحكم الراشد
- أركان الحكم الراشد
- أبعاد الحكم الراشد
- معايير الحكم الراشد
- مكونات الحكم الراشد

المحور الثالث: مكافحة ظاهرة الفساد

- تعريف الفساد لغة واصطلاحا
- تعريف الفساد الإداري
- الفساد المالي
- أسباب الفساد الإداري والمالي
- الفساد الأخلاقي (تعريفه، أسبابه، الآثار الناجمة عنه)

-

الفساد الأخلاقي: (الحلول المقترحة لمواجهة هذه الظاهرة)

- الفساد الاقتصادي (تعريفه، أشكاله، أسبابه، أثاره)
- الفساد السياسي (تعريفه، صوره)
- أثار الفساد المالي والإداري على المستوى الاجتماعي
- أثار الفساد المالي والإداري على المستوى السياسي
- أثار الفساد المالي والإداري على المستوى الاقتصادي

المحور الرابع: محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية

- منظمة الشفافية الدولية
- نماذج لتجارب بعض الدول في محاربة الفساد
- مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الفساد
- التجربة الماليزية في مكافحة الفساد
- التجربة الهندية في مكافحة الفساد
- تجربة هونغ كونغ في مكافحة الفساد
- تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد

المحور الخامس: أخلاقيات المهنة

- ماهية أخلاقيات المهنة والأهداف
- أهمية أخلاقيات المهنة
- مبادئ أخلاقيات المهنة

أهداف

في نهاية المحاضرة يكون الطالب قادرا على:

01- تعريف مصطلحي الحكومة والحكم الراشد.

02- معرفة مبادئ، أهداف، أسباب نشأة وظهور مصطلح الحوكمة.

03- التعرف على: خصائص، أركان، أبعاد، معايير ومكونات الحكم الراشد.

مقدمة

من الملاحظ أن المقياس الذي نحن بصدد دراسته يتكون من ثلاث مفردات تتمثل في: الحوكمة، الأخلاقيات والمهنة، وبالتالي فإن إدراك الطالب لوجه اجتماع هذه المفردات في نسق واحد وفي شكل مقياس في مجال العلوم الإنسانية أمر فائق الأهمية.

ففي السنوات الماضية(التسعينيات من القرن الماضي) لاقى مصطلح الحوكمة اهتماما ورواجا كبيرين نتيجة لما شهده الاقتصاد العالمي من التداعيات والانهيارات المالية والمحاسبية لعدد معتبر من الشركات العالمية، الأمر الذي دفع المهتمين القانونيين والاقتصاديين إلى اقتراح المصطلح وربطه بالشركات (حوكمة الشركات) كمحاولة منهم الوصول إلى الأهداف المرجوة، المتمثلة أساسا في إشراك جميع الأطراف في المؤسسة من أجل اتخاذ قرارات واضحة وشفافة وكذا تحديد مسؤولية وحقق وواجبات جميع المسؤولين عن إدارة المؤسسة بغرض تجنب حالات الفساد الإداري المحتملة، كما تهدف أيضا إلى التأكد من أن المؤسسات تدار بطريقة سليمة وأنها تخضع للرقابة والمتابعة والمساءلة من جهة، ومن جهة أخرى ضمان احترام الأخلاقيات المتعلقة أساسا بالمهنة المبنية أساسا على احترام الأفراد وقدوسية المسؤولية الاجتماعية والقومية والحضارية لذلك النشاط.

1 الحكـــم الراشـــد

بات مفهوم الحكم الراشد يشغل حيزا متناميا من شواغل المحللين السياسيين في الآونة الأخيرة، فهو من المواضيع الهامة التي تتبنى إدارة الحكم الراشد وسياسة الدول وتقدمها، ومدى تأثير الحكم الراشد في العديد من النواحي الاقتصادية، القانونية، والاجتماعية، الهادفة إلى إصلاح الأفراد والمؤسسات والمجتمع .

وبهذا الصدد يمكن طرح التساؤل التالي :

ماذا نقصد بالحكم الراشد؟ ما هي الأسباب التي دفعت إلى ظهور المصطلح؟ ما هي مبادئه وأبعاده؟ وما هي أهم مكونات هذا الحكم؟

تعريف : أصل مصطلح الحكم الراشد

إن مفهوم الحكم الراشد ليس جديدا، بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية، لأنه ببساطة يعني عملية صنع القرار أو العملية التي من خلالها تنفذ القرارات .

جاء مفهوم الحكم الراشد ليضفي على مفهوم الحكم بعدا عقلانيا، فالحكم الراشد يعرف كذلك بالرشادة أو الحاكمية .

ظهر هذا المصطلح في اللغة الفرنسية في القرن 13 م كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني يستعمل في نطاق واسع .

برز هذا المفهوم نتيجة لتطورات وتغيرات حديثة تجلت في التغير الذي حصل في طبيعة دور الحكومة من جهة وتأثره بمعطيات داخلية ودولة من جهة أخرى .

من أسباب الاهتمام المتزايد بهذا المصطلح هي ظروف الوقت الراهن والتي من بينها العولمة كأهم إفرازات العصر وما تتضمنه من شيوع ظاهرة الفساد عالميا .

تعريف : المفهوم اللغوي للحكم الراشد

الحكم: مصطلح مشتق من الفعل حكم أي صار حكيما .

الراشد: تعني المستقيم على طريق لا يحيد عنه

تعريـف : المفهوم الاصطلاحي للحكم الراشد

الحكم الراشد هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على جميع المستويات.

تعريـف : المفهوم الإجرائي

الحكم الراشد يعني استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق التنمية، بمعنى أن الحكم الراشد هو مجموعة من العمليات والهياكل التي تقود العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

آ. خصائص الحكم الراشد

لقد أوردها برنامج الأمم المتحدة الإنساني كما يلي:

1- المشاركة: أن يكون للجميع رأي في وضع القرار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

2- القانون: مؤسسات القانون يجب أن تكون عادلة وتولي الأهمية الخاصة لقوانين حقوق الإنسان .

3- الشفافية: تبنى على حرية تدفق المعلومات، حيث يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين بها، شريطة أن تكون المعلومات كافية وسهلة الفهم .

4- الاستجابة: محاولة المؤسسة خدمة العملاء والاستجابة لمطالبهم .

5- اتجاه الإجماع: وهذا بالسعي لتسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح الجيدة والتي تخدم الجماعة والسياسات، والإجراءات الممكنة لذلك .

6- العدالة: تساوي الفرص لتحسين الأوضاع وتحقيق العدالة .

7- فعالة الكفاءة: والمتعلقة بالمؤسسات والتي تؤدي إلى نتائج وفق الحاجات مع الاستعمال الجيد للموارد .

8- المساءلة: صناع القرار في الحكومة، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني تتم مساءلتهم من قبل الشعب .

9- الإستراتيجية: القادة والشعب لديهم آفاق واسعة وبعيدة المدى لتحقيق التنمية .

10 - اللامركزية: إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الدعم الراشد.

ب. أركان الحكم الراشد

بعيدا عن التعريفات الأكاديمية والقانونية لمفهوم الحكم الراشد وهذا ليس رفضا لها ولا تناقضا معها ونما دخولا في الجانب العملي والمفهوم ودلالتها العملية، يعتقد بأن الحكم الراشد له قواعد وأركان ثلاثة تعد من أهم ما تقوم عليها لتحقيق غايته وأهدافه، وتحقيق تطلعات الشعوب، وهذه الأركان هي:

1- الحرية: تعتبر الحريات العامة جزءا من حقوق الإنسان الطبيعية التي تكرست له عبر الخليقة، وشجعتها

ونظمتها الكثير من القوانين، وكذلك الشرائع السماوية وعلى رأسها الإسلام، وتمثل إدارة الحريات العامة بشفافية وكفاءة أساسا للتنمية السياسية وحافظا للدولة والمجتمع من الانهيار أو الإقتتال الداخلي، وتمثل في نفس الوقت مصدرا أساسيا من مصادر تصحيح المسار وتوجيه الكفاءات ورفع المظالم، وتمثل الحرية روح الإنسان في إعمار الأرض والإبداع والبناء والعمل والكفاح والدفاع عن المجتمع والتعبير عن ذاته ومشاركته في الحياة العامة .

-2 المساواة: حيث تستند المساواة في المجتمع إلى أن المواطنة هي القاعدة الناظمة لحياة المجتمع على الصعيدين الشعوبي القطري والوحدوي القومي، وهي بذلك تؤسس لبيئة اجتماعية مستقرة، كما تؤسس فكرا اجتماعيا وسياسيا مستقرا يمكن البناء عليه الكثير من فرص النجاح الاقتصادي والسياسي والثقافي وترفع الكثير من الظلم الفردي والجماعي عن الجمع والدولة .

-3 العدل: عّده القدماء أساس الملك وقديما قيل أن الحاكم العادل عمره الزمان كله الحاكم غير العادل مصيره محفوف بالمخاطر، وتعتبر قاعدة العدل من قواعد الدين والعقيدة الإسلامية، وكذلك هو الجزء القيم من التاريخ الثقافي البشري. وتفتخر الأمم بأنها قادرة على تحقيق العدل في

الحكم والقضاء، كما في إدارة المال وتوزيع الثروة، وكذلك في تقديم الخدمات الأساسية (التعليم والصحة)، وكذا العلاقات الخارجية واتخاذ المواقف بين الدول والأمم الأخرى، وهي بذلك تتعاطى مع العدل بوصفه ركنا أساسيا ودائما لهذه الدولة ولهذا الحكم حتى يعد حكما رشيدا.

ب. أبعاد الحكم الراشد

يمكن تحديد أبعاد الحكم الراشد فيما يلي :

-1 البعد السياسي: يكمن البعد السياسي للرشاده أو الحكم الراشد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا أساسيا لتجسيد الحكم الراشد، وذلك من خلال :

-أ تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، تسمح بمشاركة أحزاب سياسية ومواطنون في إطار القانون .

ب - مشاركة سياسية واسعة النطاق ليس فقط في إطار الميكانيزمات الانتخابية (المشاركة الدورية) وإنما في إطار الإمكانيات المتاحة للجماعات والمجتمع المدني لممارسة السلطة، سواء كان ذلك من خلال الحصول على المعلومات (دور الصحافة والإعلام) أو المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، كما يمكن إدراج حق المواطنين في محاسبة الحكام وذلك من خلال مطالبتهم بتقديم حصيلة أعمالهم .

- ج الدولة الحقوقية: التي تفرض ليس فقط خضوع المواطنين والحكام للقانون وإنما كذلك وجود سلطة قضائية مستقلة وقادرة على تطبيق القوانين .

-د صحافة مستقلة ومنافسة قادرة على تشكيل رأي عام تام وواع .

- ه هيئة برلمانية مسؤولة تتمتع بإمكانية القيام بعملية التحقيق، ونظام اتصالي إعلامي يجعلها في اتصال واستشارة مباشرة ودائمة مع الناخبين والسلطة التنفيذية.

-2 البعد الإداري والتقني: يشمل نسق العمل العام الذي من خلاله يتم وضع وإعداد السياسات العامة وتطبيقها وتقييمها من طرف الآلة الإدارية، ويتكون هذا النسق من مجموع الوظيف العمومي: أي مجموع الموارد المادية

والمعنوية والمالية الذي وضعته الدولة بهدف إشباع رضى المدارس لممارسة نشاطات المصلحة العامة .

-3 البعد الاقتصادي: يكمن البعد الاقتصادي في " الرشادة الاقتصادية" والتي تعني عملية تشتمل أساليب وإجراءات اتخاذ القرارات التي تكون لها تأثيرات على النشاطات الاقتصادية للدولة وعلاقتها الاقتصادية مع دول أخرى .

ونجد مرجعيتها في بيئة العلاقات الاقتصادية والقواعد التي تنظم عملية إنتاج وتوزيع الموارد والخدمات داخل مجتمع معين، وبتعبير آخر نجد مرجعية الرشادة الاقتصادية في العلاقات

السوسيو اقتصادية، أي الشق الاقتصادي الليبرالي.

ت. معايير الحكم الراشد

يؤسس الحكم الراشد سيادة ظروف مستقرة ناتجة عن أساسيات الحكم السليم، مثل: المساءلة المساواة، المشاركة، الشفافية، القدرة على التأقلم، والاستجابة للمتغيرات المختلفة، علما أن هناك العديد من المعايير نذكر منها ما يلي:

-1 حق المشاركة والانتخاب والتصويت: يتضمن حق جميع المواطنين في التصويت وإبداء الرأي والمشاركة الفعالة والمباشرة في العملية الانتخابية، مع ضمان حرية الجماعات في تشكيل الأحزاب والجمعيات والنقابات التي تتضمن الحريات العامة للإنسان .

-2 سيادة القانون: لابد أن يكون القانون مرجعية ثابتة وقوية لعامة المواطنين، وتعتبر سيادته هي الأقوى حيث يقوم الحكم الراشد على قوة التقاضي أو التحاكم، مما يتطلب ذلك منه حكم قضائي نزيه وكفء وشفاف وسرعة البث في النزاعات بهدف تحقيق العدالة وخاصة عند وجود انحرافات وممارسات غير مقبولة في المجتمع .

-3 فعالية الحكومة: أي إنجاز الأهداف والقدرة على تحقيق كافة الأهداف الموضوعة في الخطط، أي قدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلالها عند الضغوط السياسية ونوعية إعداد السياسات .

-4 نوعية التنظيم: قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتبع تنمية القطاع الخاص وذلك بتوفير بيئة مناسبة والقضاء على القيود الرئيسية .

-5 مكافحة الفساد: يبين لنا مدى استغلال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك أعمال الفساد .

-6 الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف .

ث. مكونات الحكم الراشد

يتكون الحكم الراشد من مجموعة من العناصر التي لابد أن تكون متوفرة في أي مجتمع والتي لا يمكن الاستغناء عنها، وهي كما يلي :

-1 إحلال الديمقراطية: الحكم الراشد لا يشير فقط إلى نوع معين من الحكومة ولكنه يتضمن جهود ديمقراطية في

المجتمع والتي تعتبر نمطا من أنماط هذا الحكم .

فهناك علاقة تكاملية بين الحكم الراشد والديمقراطية، بحيث تعتبر شرطا أساسيا لتطبيق الحكم الراشد .

ومن هنا فالمشروعية الديمقراطية الممنوحة للحاكم تقتضي مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات والتي تعتبر من العناصر المهمة في الحكم الراشد .

إذ لا يمكن الفصل بين الديمقراطية والحكم الراشد سواء في جانبها الاقتصادي أو السياسي .

ومن هنا يمكن القول بأن العلاقة قيمية بمعنى أن الحكم الراشد هو نتاج الديمقراطية، وهذا يبين محاولة هذه الأخيرة سد الثغرات والنزاعات التي بدأت تلوح في الأفق عندما حاولت مجتمعات غير المجتمعات التي نشأت فيها الديمقراطية وإنشائها .

-2 الأنظمة الانتخابية: يعرف بأنها قواعد فنية القصد منها الترجيح بين المرشحين في الانتخاب أو هي عبارة عن مجموعة من الأساليب والطرق المستعملة لعرض المرشحين على الناخبين .

كما يعرف بأنه النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية الانتخاب لشغل مناصب معينة، بمعنى الكيفية التي يعبر على أساسها الناخبون عن تفضلاتهم سواء أحزاب أو مرشحين .

-3 اللامركزية: تعني نقل السلطة إلى هيئات تتمتع بدرجة من الاستقلال المالي والإداري المحدود تحت رقابة السلطة المركزية فإذا كان الحكم الراشد يتجه نحو اعتماد اللامركزية ومشاركة الشعب في اتخاذ القرارات حسب آليات قانونية وكذلك الأجهزة التنفيذية عن طريق هياكل مختصة، وبالتالي ترشيد العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية ومكونات المجتمع .

إلا أنه يجدر التنبيه أن تعدد المتدخلين على النطاق المحلي وتنوع تطوراتهم قد يؤدي في بعض الدول ذات الأنظمة الهشة إلى تفكك الأجهزة الرئيسية للدولة بسبب غياب الوفاق من اللامركزية الإدارية والسياسية .

-4 الحكومة: في الدول التي تتواجد فيها عملية انتخابية تكون الحكومة منتخبة ووظائف الدولة متعددة الجوانب، فهي ترتكز على إطار التفاعل الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وهذه الوظائف هي:

- أ اتخاذ إطار قانوني وتشريعي مستقر وثابت وفعال .

- ب تعزيز الاستقرار والمساواة .

- ت تزويد الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية.

قائمة بالمراجع

[01] الأستاذ علي محمود، الأستاذ محسن ناصر، دور الرقابة الداخلية في تطبيق نظام الحوكمة، سورية، دون سنة.

[02] بقلمون داود، الحوكمة وأخلاقيات المهنة، جامعة محمد الصديق يحي، جيجل، 2019/2018.

مراجع الأنترنيت

[03] رشيد بوعافية، محاضرات الحوكمة أخلاقيات المهنة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، تاريخ النشر: الخميس، 8 نوفمبر 2018
http://benmhidi67.blogspot.com/2018/11/blog-post_8.htm